تصنيف الجامعات: ما له وما عليه University Ranking: Pros and Cons

خالد مصطفى Khaled Moustafa

محرر الأرشيف العربي العلمي (arabixiv.org) Editor of Arabic Science Archive

البريد الإلكتروني: khaled.moustafa@arabixiv.org Email:

ملخص

ظهر في الآونة الأخيرة نوع جديد من التجارة العلمية، سلعته تصنيف الجامعات والمؤسسات التعليمية على أسس متعددة، منها عدد المنشورات وبراءات الاختراع والجوائز وعدد الطلاب والدارسين، إلخ. وبغض النظر عن الصخب الإعلامي الذي يرافق تلك التصنيفات إبان صدورها، وعن الرضا في الظهور فيها أو السخط من عدمه، هناك أسئلة جوهرية ينبغي طرحها، مثل: هل التصنيف الجامعي جديرة بالاهتمام حقاً؟ وهل تعتمد على المبادئ العلمية للجامعات التي تدعي ترتيبها وتصنيفها؟ ما هي مزايا وعيوب التصنيفات الجامعية؟ وما هي المعوقات والصعوبات التي تعاني منها الجامعات العربية حالياً؟ وما هي الإجراءات والأساليب التي يمكن أن تتبعها الجامعات العربية للنهوض بمستواها وتحسين أدائها؟ هذا ما سيتم التطرق إليه هنا باقتضاب مع الإشارة إلى بعض العيوب الرئيسية لتلك التصنيفات وافتقادها للمصداقية والموضوعية العلمية، لأن أهدافها تجارية ومادية بحتة، وضررها أكبر من نفعها بكثير. وإلا ما فائدة أي تصنيف جامعي، إذا كان مترافقاً مع هدر مالي وأمراض نفسية وعلل جسدية نتيجة ضغط نفسي ومادي كبير على رؤساء الجامعات وطلابها ومنسوبيها للعمل كآلات لكي تظهر جامعاتهم في تصانيف هدفها في نهاية المطاف هو المادة والربح؟ ويبقى التصنيف الحقيقي للجامعات هو التصنيف الداخلي لها، أي من قبل طلابها ورؤسائها والعاملين فيها ونظرتهم إليها: هل هم سعداء فيها وهل هم راضون عن مستوى الخدمات التدريسية والسلوكية والمعاملية، وليس تصانيف رأسمالية خارجية يُدفع لأصحابها لكي يقوموا بمهمة تحيزية لصالح من يدفع أكثر ويحابي أكثر ومشهور أكثر، حيث أن مُصنّفي الجامعات يأكلون الحصرم ورؤسائها ومنتسبيها يضرسون.

Abstract

A new type of academic trading has emerged recently around the classification of universities and educational institutions on the basis of a number of characteristics such as the scientific productivity, the number of patents, prizes, students and professors, etc. However, and regardless of the media buzz these classifications create at the time of their publications, and beyond the satisfaction or dissatisfaction of managers whose institutions are classified or not, the question that should be raised on this matter is: are university rankings reliable and valid from scientific and objective viewpoints? Are they based on the scientific rules of the academic institutions they try to rank? These questions will be debated as objectively as possible with a particular focus on some major deficiencies around university ranking.

Keywords: university rankings, university classification, higher education, research institutions, Arabic universities
تصنيف الجامعات العربية، ترتيب الجامعات، التعليم العالي في الدول العربية، المؤسسات البحثية في الدول العربية، الجامعات العربية، مساوئ التصنيفات الجامعية، مزايا التصنيفات الجامعية

ظهر أول تصنيف دولي للجامعات، تصنيف شنغهاي، عام 2003 ميلادي ويضم الآن حوالي 1200 جامعة دولية ⁽¹⁾، ثم تلتها لاحقاً تصنيفات أخرى متعددة ⁽²⁾، تعتمد في ظاهرها على معايير كثيرة، منها مثلاً عدد المنشورات العلمية وعدد الطلاب وبراءات الاختراع والجوائز والاكتشافات والمخترعات إلخ. وكان الهدف الأساسي من تصنيف شنغهاي هو مقارنة الجامعات الصينية بنظيراتها الغربية لتشخيص الخلل وتقادي مواضع التقصير في الجامعات الصينية بالنسبة للجامعات الغربية، بتطبيق ما يمكنه تحسين نوعية ومستوى الطلبة والمخرجات العلمية الصينية. ولكن فيما بعد، أصبح التصنيف الجامعي صناعة تجارية بامتياز، ذات أهداف ربحية ومادية تؤثر على اختيار الطلاب للجامعة التي يرغبون الدراسة فيها، وعلى تمويل الجامعات ومشاريع البحث ⁽³⁾ وعلى بيئة العمل وحجم الديون التي تتحملها كاهل كثير من الطلاب الذين يستدينون لتحقيق أحلامهم في الدراسة في جامعات مصنفة عالمياً. ومن مساوئ تلك التصنيفات أنها تخلق جواً ضاغطاً نفسياً وجسدياً على رؤساء الجامعات ومنسوبيها وطلابها للعمل ليل نهار للظهور في تلك التصنيفات أو لتحسين مركزها أو على الأقل الحفاظ عليه، وإلا فقد تفقد الجامعة كثير من المزايا وتقل قدرتها على جذب المتميزين والطلبة للدراسة فيها، كما أن بعض الجامعات، عربية أو أجنبية، قد تتبع طرقاً ملتوية وتدفع أموالاً ثقل أو تكثر حسب قدرتها التفاوضية والمادية للتعاقد مع "مدرسين مشهورين" أو للتفاوض مع المؤسسات التي تقوم بالتصنيف من أجل رفع رصيدها وسمعتها لتحقيق تلك الغاية من خلال إنشاء لجان متخصصة وميزانية مكرسة لرفع سوية التصنيف بكل السبل المتاحة، حتى التي تنتهك بعض القواعد المهنية والأخلاقية.

وبغض النظر عن نتائج أي ترتيب جامعي من الناحية المادية والعديدية، يُعدّ تصنيف الجامعات من ناحية عملية وعلمية تصنيفاً غير موضوعي ولا علمي، وهو موضع انتقاد من قبل كثير من الهيئات والمؤسسات الدولية، حتى أن بعض رؤساء الجامعات الغربية يرفض المشاركة في إدراج جامعاتهم في تلك التصنيفات التي أثارت ضجة كبيرة وانتقادات واسعة في الأوساط العلمية ⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾. فهي تعتمد على تصنيف ومقارنة جامعات مختلفة في كل شيء تقريباً، بما في ذلك الموارد المادية والبشرية، وعدد ساعات العمل وتواتره، وعدد العاملين ومؤهلاتهم، ونسبة المدرسين إلى الطلبة، إلخ، ولذلك فهي مقارنات غير صحيحة من وجهة نظر علمية بحتة، والتي تقتضي مقارنة أشياء أو مؤسسات علمية متماثلة في كل شيء، عدا الصفات

المستخدمة للمقارنة⁽⁶⁾. ولكن التصنيفات الحالية تقارن جامعات غير قابلة للمقارنة أصلاً، بسبب البون الشاسع بينها في كثير من الأمور، وإهمال الإنتاج المعرفي بغير اللغة الإنكليزية.

إن تجانس المقارنة في الميدان العلمي هو أكثر ضرورة منه في المجال الرياضي، الذي تحرص فيه اللجان الرياضية على تنظيم منافسات متكافئة بين المتبارزين، من حيث العدد (كرة السلة مثلاً أو اليد تستلزم وجود نفس العدد من اللاعبين في الفرق المتنافسة)، والوزن (رياضة الملاكمة والمصارعة تستلزم متصارعين متقاربين وزناً)، والجنس (فرق رياضية من الذكور مقابل فرق أخرى من الذكور) إلخ. لذلك، فإن المقارنة بين جامعات لها إمكانات مختلفة من كل النواحي هي مقارنة غير صحيحة وغير علمية، والمنافسة فيها غير متكافئة، وكأننا نقارن فيلاً بنملة أو عصفوراً بنعجة، والتصنيفات التي تنتج عنها لا قيمة لها علمياً وموضوعياً، ولكن الصحافة الاستهلاكية، وكثير من المهتمين بالقشور والسطحيات، يجعلون منها صخباً إعلامياً لا مبرر له إلا إحداث ضجة في فراغ.

وعلى الرغم من أن بعض الجامعات غير المصنفة قد تتمتع بموارد مالية كبيرة، أحياناً أكبر من جامعات أخرى تحتل مواقعاً متقدمة في بعض التصنيفات، وبغض النظر عن أي تصنيف من الناحية النوعية والإنتاج المعرفي والعلمي، إلا أن كثير من الجامعات لا تزال تعاني من عوائق وحساسيات مهنية وسلوكية ومنافسة متوحشة وانتقائية واصطفائية في التوظيف والأولويات غير المدروسة، التي لا تساعد بأي حال من الأحوال على توفير مناخ صحي للإنتاج العلمي والمعرفي والتقني، ولا إلى تكريس سلوك مهني واحترافي يؤطر للعمل الجاد والمثمر لاستنباط حلول مناسبة للمشاكل التي تواجه البلدان التي توجد فيها تلك الجامعات.

وهناك أسباب عديدة ومظاهر كثيرة لضعف الجامعات على مختلف المستويات، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- غياب رؤية علمية واضحة تعتمد على الاهتمامات المحلية والكوادر المؤهلة للعمل على مشاريع تهم البلد، وليس على مشاريع ما تعلمه أو درسه الباحث أو الدارس في بلد الحصول على الشهادة.
- التوظيف والعمل والمشاريع التنموية تخضع غالباً لمزاجية الممول أو لصاحب القرار الإداري، دون الأخذ بالاعتبار رأي الدارس المعني أو حيثيات التطبيق أو التنفيذ أو رأي القائم بالعمل ومدى مطابقته وإمكانية إنجازه في فترة معينة من الزمن.
- سوء التخطيط والرغبة في الحصول على نتائج سريعة في أقصر وقت ممكن، ويأس كثير من الدارسين وهجرهم للبحث والتمحيص والتأليف العلمي.

- الفساد وضياع الأولويات وانتشار الرِّشا (جمع رشوة) والوساطة في توظيف الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب في الوقت غير المناسب. وهذه الأساليب تسبب أضراراً علمية ومجتمعية كبيرة (9-7).
- اللامبالاة والسطحية وعدم الثقة بالنفس إلى درجة استيراد كل شيء، بما في ذلك المناهج والأساتذة وأسماء الجامعات وفروعها، إلخ. وعلى الرغم من الإمكانات المادية الهائلة التي لو أُتيح لها أن توظف في الاتجاه الصحيح وبتخطيط مناسب، لتبوّأت كثير من الجامعات مراكز مرموقة من حيث الجودة والشفافية والفعالية، وليس من حيث الظهور في تصنيف عبثي هنا أو هناك. كما أن استيراد المعرفة كلياً بدلاً من إنتاجها محلياً يبدو كباقة مزركشة وخداعة أو كسراب يبشّر بالكثير وينتج القليل (10). وهكذا، يخاطر مستهلكو المعارف المنتجة خارجياً بالبقاء على الهامش لأن المعارف العلمية المستوردة، مثلها مثل المنتجات الاستهلاكية، تصبح قديمة وقليلة الفعالية عندما تتوفر منتجات أخرى بديلة، وعندما تزداد الهوة بين فترة انتاجها واستيرادها، أو عندما تنكسر الحاجة إلى الاعتماد الدائم على المعرفة المستوردة التي تسير بعجلة سريعة، قد لا تتفق وقدرة المستهلك على الاستيراد الدائم لمواكبة التطور العلمي (10). ومن مظاهر ضعف الجامعات العربية، وانعدام ثقافتها بنفسها، هو السعي خلف "الاعتماد الأكاديمي" (accreditation) من قبل جامعة خارجية، لكي تظهر بمظهر جامعة معتمدة وذات مصداقية، وهذا أقرب إلى الاستخفاف بالجامعات العربية واستقلاليتها، وكأنه لا قيمة لجامعة عربية بدون تزكية أجنبية. ولا يوجد أي جامعة عربية تأخذ "شهادة اعتماد" من جامعة عربية أو يابانية أو صينية أو روسية لكي يُعترف بها وبمنهجها. والأصل في "قيمة" أو "مصداقية" أي جامعة من عدمها، هو بما تقدمه من مناهج يلائم الواقع المحلي، وبما تقدمه للدارسين من مواد علمية تخولهم خوض غمار الحياة العملية في التخصصات التي تدرّسها، وليس في شهادة "اعتماد" صادرة عن جامعة خارجية، تختلف ظروفها ولغتها عن ظروف الجامعة المحلية.
- تهافت بعض الجامعات على هَوسِ الأُبَّهة (البرستيج) دون الاهتمام بالجانب التطبيقي أو العملي في بناء مشاريع انتاجية وصناعية وزراعية (11)، حتى أن بعض الجامعات قد تلجأ إلى أساليب ملتوية وإلى التعاقد مع باحثين أجانب ودفع أموال طائلة من أجل التباهي والمشاركة في نشر مقالة هنا أو هناك، والتفاخر باسم الباحث "المشهور" وظهور اسم الباحث العربي فلان بجانب الباحث علّان أو الجامعة العربية الفلانية مع الجامعة الأجنبية العلّانية.
- الحساسيات المهنية والأناية الفردية بين الأقران والزملاء باتجاه تقزيم كل طرف الطرف الآخر، والنيل منه، والخط من شأنه على حساب العمل الجاد والتعاون المثمر، حيث يسود أحياناً جو مشحون

بالأنانية والفوقية ومحاولة تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة. وفي بعض الأحيان، يرى بعض المسؤولين والجامعيين في زملائهم أنداداً، وربما أعداءً لهم ولمكانتهم فيحاولون بشتى الوسائل النيل منهم والإساءة إليهم والتقليل من شأنهم ليفوزوا هم بما يعتقدون أنهم الأجدر به، فينتج جو مشحون بعدم الثقة والغيبة والنميمة والتزلف والتلق والشك والخوف، الذي يعيق الإبداع. وبدلاً من أن يرى أحدهم في زملائه عوناً وذخراً يمكن الاستفادة منهم ومن خبرتهم والتعاون معهم في مشاريع علمية مثمرة، قد يلجأ بعضهم إلى أساليب كيدية ليخلو لهم الجو على مبدأ قول الشاعر:

خلا لك الجو فيضي واصفري ونقري ما شئت أن تنقري

ولكي تحتل الجامعات العربية مراكزاً مقبولة من حيث النوعية العلمية والمهنية، وتحقيق نجاحات تجعلها موضع ثقة الناس والمجتمع بها، وليس من أجل الظهور في تصنيفات رأسمالية بحتة، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الحالية. ويتم ذلك من خلال تتبع مواضع الخل، وزرع الثقة والاحترام المتبادل بين العاملين في السلك الجامعي، والصراحة والشفافية في العمل والتعامل، وتوفير جو محفز على الدراسة والفضول العلمي، دون حساسيات أو منافسات سلبية اقصائية، وإنما تكاملية تعاونية. كما ينبغي إزالة فكرة التصنيف الجامعي من الغايات العلمية، وعدم جعلها هوساً وهدفاً بحد ذاته، لأن أهداف التصنيف الجامعي اليوم هي أهداف رأسمالية ربحية أكثر منها تعليمية خدمية. وينبغي بالأحرى أن يكون هدف الجامعات هو تحسين مستوى التعليم فيها، والارتقاء به، وتحويل الأفكار العلمية والتطبيقية المبدعة إلى مشاريع مثمرة تعود بالنفع على المجتمع، لا أن تبقى حبيسة الكتب والدوريات ورفوف المكتبات. وإن تحقق كل ذلك، كله أو جله على الأقل، فإن "التصنيف" أو النوعية الجيدة ستكون تحصيل حاصل. ولم يكن هدف الجامعات الغربية الكبيرة، التي تحتل الآن مراكزاً متقدمة في التصنيفات الحالية، هو التصنيف بحد ذاته، وإنما تأمين خدمات تعليمية ومنهجية ودراسية جيدة، تزود الخريجين بمعرفة علمية وعملية تجعل من السهل الشروع في برامج حقيقية تركز المنهج العلمي لإيجاد حلول علمية ناجعة للمشاكل العالقة.

كما ينبغي تشجيع التعليم المستمر، مدى الحياة، وفتح أبواب الجامعات لكل من يرغب بمتابعة تعليمه أو تغيير اختصاصه بغض النظر عن العمر أو الغنى أو الفقر، والمساواة في الرواتب والمزايا المادية والمهنية بين التخصصات، لكيلا تكون هناك مفاضلة أو تمايز على أساس اجتماعي أو مادي يؤدي إلى تهافت الطلبة إلى اختصاص معين كمصدر اغتاء مادي أو "وجهة اجتماعية" خادعة ومضللة، ونفورهم عن كثير من التخصصات الأخرى المهمة بسبب ضعف مردودها المادي أو "مكانتها الاجتماعية". فمن يختار تخصصه عن رغبة واهتمام سيبدع فيه أكثر ممن يختاره طمعاً في منصب أو جاه أو مال، فيساهم في رفع

سوية الجامعة أو المؤسسة التي يعمل فيها أكثر ممن يعمل لجني المال والجاه، لأن اهتمام الأخير ستركز على المال بشتى الوسائل أكثر من اهتمامه بتطوير عمله وإتقانه أو تحسينه. وينبغي أن يكون التعليم على اختلاف مراحلهِ وتخصصاته حقاً متاحاً ومكفولاً للجميع على مدار العام، وليس محصوراً بالتسجيل في فترة مؤقتة من السنة فقط، ويتم ذلك باعتماد أنظمة النقاط، ولذلك لا يَهْمُ متى يلتحق الطالب بالجامعة خلال السنة، وإنما بحصوله على عدد النقاط الضرورية التي تخوله الحصول على الشهادة المرغوبة، وألا يكون التعليم مئةً أو تفضلاً أو خاضعاً لأمزجة إدارية أو اعتبارات مالية أو وجاهية، لأن كل المهن في نهاية المطاف قابلة للتعلّم من قبل معظم البشر، وليس هناك فضل لمهنة على أخرى أو لتخصص على آخر إلا بمقدار الاتقان والتكرار الذي يُوهِون من صعوبة أي مهنة أو تخصص مهما بدا صعباً أو مُعقداً في ظاهره أو في بدايته. فالمهندس ليس أفضل من المُعلّم والطبيب ليس أفضل من المهندس، والمحامي ليس أفضل من الفيزيائي أو الكيميائي، إلخ. لذلك، فإن اختيار التخصص بناءً على الرغبة والاهتمام، وليس بناءً على النتيجة المادية أو الاجتماعية المتوخاة، هو أحد أهم ركائز الإبداع والإتقان لتحقيق أفضل النتائج العلمية.

ولا بد من توجيه الاهتمام العلمي إلى التعاون بدل التنافس المتوحش عديم الضوابط، وإلى المعاملة الحسنة بدل الجلافة والإقصاء، وإلى خدمة الناس والمجتمع بدل خدمة فئات قليلة نخبوية تُعوّل على سفاسف الأمور أكثر من جواهرها، من أجل الظهور في تصنيف عبثي لا يفيد في نهاية المطاف إلا الجامعات الرأسمالية، التي تعتمد على الرساميل ورسوم تسجيل باهظة، وهذه ليست حال معظم الجامعات العربية، التي يمكن أن تحتفظ بخصوصيتها في مجانية التعليم، وهي ميزة إيجابية ومجتمعية كبيرة. ولكن بنفس الوقت عليها أن تسعى حثيثاً نحو تحسين جودة التعليم، وتخرج طلبة أكفاء مزودين بالعلم والمعرفة والخبرة الضرورية لإيجاد حلول مناسبة للمشاكل الحالية والمستقبلية، وليس إلى التسابق والتفاخر للظهور في تصنيف متحيز، أو من أجل شهرة خادعة ومضللة، لأن ضرر هذه التصنيفات أكبر من نفعها، من وجهة نظر علمية عادلة ومنصفة، لأنها تؤدي إلى شروخٍ طبقية في الوسط العلمي، وتزيد الهوة والسلبيات في الأوساط الجامعية، وتؤدي إلى خلق بيئة عمل غير صحية مشوبة بالضغط النفسي والإداري على رئيس الجامعة، وعلى العاملين فيها، و على الطلبة لتحويلهم جميعاً إلى مجرد آلات عمل خالية من أي مشاعر إنسانية واجتماعية، عدا عن كونها تصنيفات غير موضوعية، ولا تستند إلى مقارنة علمية صحيحة في المقارنة بين مؤسسات غير قابلة للمقارنة أصلاً.

ولو أن الأموال الطائلة التي تُهدر على التصنيفات الجامعية- بشكل مباشر أو غير مباشر (رشاً وحفلات ومفاوضات ومساومات مالية لإغراء "مشهورين" وتوظيف معلنين وإغواء مؤسسات التصنيف بمبالغ كبيرة بأشكال مختلفة)- تُستثمر في تطوير وتحسين مستوى التعليم، وإيجاد فرص عمل لتشغيل خريجي تلك

الجامعات، لكان أفضل للمجتمع وللجامعات وللطلاب الذين تخرجهم، بدل السعي خلف تصانيف مادية هدفها الربح والتجارة بأساليب جشعة وغير موضوعية أكثر من نشر العلم والمعرفة.

ويبقى التصنيف الحقيقي للجامعات هو التصنيف الداخلي لها، من قبل منسوبيها وإداريها وطلابها، أي كيف ينظر إليها طلابها ورؤساؤها والعاملون فيها ومدى رضاهم عنها: هل هم سعداء وراضون عن الخدمات التي تقدمها جامعاتهم للتعليم والتدريس ونوع المعاملة والسلوك إلخ، وليس تصانيف خارجية رأسمالية يُدفع لأصحابها لكي يقوموا بمهمة متحيزة غالباً ما تُحابى فيها الجامعات الكبرى والغنية، التي لها القدرة على الدفع والتفاوض والمساومة على "شراء" مركز تصنيف متقدم لأن التصنيفات الجامعية أصبحت سلعة رائجة تدر أموالاً كثيرة، خاصة على الجامعات المدفوعة وعلى مؤسسات التصنيف نفسها، وتحوّل التعليم في كثير من الجامعات إلى تجارة ومراوحة بكل الأساليب والطرق، المشروعة وغير المشروعة، فيدفع الطلاب والعاملون ورؤساء الجامعات ثمناً كبيراً لذلك من صحتهم النفسية والجسدية، على حساب حياتهم العائلية والاجتماعية نتيجة الهوس والقلق والحرص على الظهور في تصنيف جامعي لكي لا يفقدوا مناصبهم والمزايا المادية المرتبطة بتلك التصنيفات. وإلا ما هي فائدة أي تصنيف جامعي، حتى لو كان في المرتبة الأولى، إذا كان مترافقاً مع هدر مالي كبير وأمراض نفسية وعلل جسدية نتيجة الضغط النفسي والإداري على مدراء الجامعات والعاملين فيها لتظهر جامعاتهم في تصنيف ما؟ ما هي فائدة أي تصنيف إن لم يكن مدير الجامعة ومرؤوسيه والطلاب سعداء وراضين عن مستوى الخدمات الجامعية والتدريسية ولم يتعلم الطلاب ما يستفيدون منه أو يفيدون به مجتمعهم ومحيطهم؟ ما فائدة أي تصنيف جامعي إذا كان مصدر قلق نفسي متواصل وتعب جسدي لرئيس الجامعة وللعاملين فيها وللطلاب؟ ماذا تستفيد الجامعات إذا صُنِفَتْ وأصبحت مصدر قلق وإرهاق لمديرها أولاً وللعاملين فيها ثانياً وللطلاب ثالثاً، خاصة وأن مؤسسات التصنيف تجني أموالاً وأرباحاً كبيرة من القيام بتصنيفات متحيزة وغير عادلة، تجعل رؤساء الجامعات والعاملين فيها والدارسين يعانون ويُرهقون صحياً ومالياً ونفسياً واجتماعياً؟

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن كلمات "بعض" أو "كثير" فيما ذكر أعلاه لا تعني الكل، بل لا يزال هناك جامعات كثيرة يسعى رؤساؤها إلى إبقائها مؤسسات علمية وتعليمية جادة، دون الوقوع في فخ التصنيفات الرأسمالية النخبوية التي يطغى فيها القوي على الضعيف والقيم المادية على الإنسانية، حيث أصبح التصنيف الجامعي هوساً وداءً يَنحُر في الوسط العلمي في كثير من البلدان، عربية وأجنبية، ويوشك أن يُحوّل الجامعات إلى حلبات مصارعة وميادين منافسة متوحشة وشرسة، يفوز فيها الأكبر والأغنى، علماً أن الجامعات قد نشأت وتطورت على مدى قرون سابقة، وساهمت في التثقيف ونشر المعرفة والعلم، دون وجود شعار "التصنيف الجامعي" الموجود حالياً، والذي نزع، أو يكاد يَنزَع، عن الجامعات والمؤسسات التعليمية

مهمتها الحقيقية في بناء مجتمعات إنسانية مُتعلّمة ومتعاطفة ومتراحمة لا تكون فيها المادة والأرباح والقيم السطحية هي المعيار الأول والأخير لأي نجاح أو إنجاز علمي أو معرفي.

ويمكن تلخيص مساوئ التصنيفات الجامعية بما يلي: "مُصنّفو الجامعات يأكلون الحصرم ورؤساؤها وطلابها والعاملون فيها يضرسون"، ومن ورائهم تضرُس أيضاً المجتمعات التي توجد فيها الجامعات وذوو الطلاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بسبب تكاليف التعليم المتزايدة، والضغطات النفسية والمادية على الأهل، وخصخصة التعليم ونزعتة التجارية المتصاعدة في شتى التخصصات.

References

مراجع

1. Academic Ranking of World University (ARWU). 20 January 2018; Available from: <http://www.shanghairanking.com/aboutarwu.html>.
2. Charon, A. and J.P. Wauters, University ranking: a new tool for the evaluation of higher education in Europe. *Nephrol Dial Transplant*, 2008. 23(1): p. 62-4. DOI: 10.1093/ndt/gfm279.
3. de Souto Barreto, P., University rankings could bias funding. *Science*, 2013. 339(6125): p. 1274-5. DOI: 10.1126/science.339.6125.1274-c.
4. Bookstein, F.L., H. Seidler, M. Fieder, and G. Winckler, Too much noise in the Times Higher Education rankings. *Scientometrics*, 2010. 85(1): p. 295-299. DOI: 10.1007/s11192-010-0189-5.
5. Butler, D., Academics strike back at spurious rankings. *Nature*, 2007. 447(7144): p. 514-5. DOI: 10.1038/447514b.
6. Moustafa, K., The disaster of the impact factor. *Sci Eng Ethics*, 2015. 21(1): p. 139-42. DOI: 10.1007/s11948-014-9517-0.
7. Mohamed, A.A. and M.S. Mohamad, The effect of wasta on perceived competence and morality in Egypt. *Cross Cultural Management :An International Journal*, 2011. 18(4): p. 412-425.
8. Smith, P.B., H.J. Huang, C. Harb, and C. Torres, How distinctive are indigenous ways of achieving influence? A comparative study of guanxi, wasta, jeitinho, and "pulling strings". *Journal of Cross-Cultural Psychology*, 2012. 43(1): p. 135-150.
9. Smith, P.B., C. Torres, C.-H. Leong, P. Budhwar, M. Achoui, and N. Lebedeva, Are indigenous approaches to achieving influence in business organizations distinctive? A comparative study of guanxi, wasta, jeitinho, svyazi and pulling strings. *The International Journal of Human Resource Management*, 2012. 23(2): p. 333-348. DOI: 10.1080/09585192.2011.561232.
10. Donn, G. and Y. Al Manthri. *Education in the Broader Middle East: borrowing a baroque arsenal*. 2013. Symposium Books Ltd.
11. Moustafa, K. Promoting an academic culture in the Arab world. *Avicenna journal of medicine*, 2018, vol. 8, no 3, p. 120. DOI: 10.4103/ajm.AJM_166_17